المجلة السياسية والدولية

اسم المقال: سيادة العراق الوطنية .. الواقع – وآفاق المستقبل
اسم الكاتب: م.د. ناظم نواف الشمري
رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/index.php/library/2141
تاريخ الاسترداد: 2026/07/24 20:39 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة – Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة – Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من الصفحة الخاصة بالمجلة السياسية والدولية على موقع المجلات الأكاديمية العلمية العراقية ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

سيادة العراق الوطنية.. الواقع-وآفاق المستقبل

م.د. ناظم نواف الشمري (*)

المقدمة:

يتفق الرأي العام على إن هناك ترابط وثيق بين الإدراك والفعل (علاقة طردية) فعلى وفق نوعية الأول يتحدد مضمون الثاني. والموقف الأمريكي حيال العراق يجسد مضمون هذه المقولة العلمية، فإدراكها تجاه سيادة العراق الوطنية يفسر سلوكية وأساليب تعاملها(سياساتها) مع الأخير، لذا نتساءل :لماذا وكيف ومتى أدركت أمريكا العراق وسيادته الوطنية؟ وهنا يقول (اكسل كارد) احد الخبراء المتخصصين في مجال العلاقات العراقية – الأمريكية ،إن بلاده (أمريكا) لم تر في العراق خلال المدة التي سبقت عقد السبعينيات بلداً حقيقياً. لذا لم تهتم به كثيرا إلا إن هذا الإدراك اخذ بالتحول ، وقد اختلف الرأي حول بداية هذا التحول، ويرى البعض إن التحول اقترن بالفعل الوطني التاريخي الذي بدأت به عملية تأميم النفط العراقي في العام وبعد ذلك عمدت الإدارة الأمريكية إلى التعامل مع العراق عبر أساليب اختلفت من وقت إلى أخر، وأخرها وتمشيا مع منطق المصلحة كأحد القوانين الأساسية للسياسات الأمريكية منها على وجه الخصوص، ما يتعلق بتدخلات عسكرية تستهدف في المقام الأول خدمة المصالح الأمريكية وليس خدمة مصالح الشعوب الأخرى، قامت بغزو واحتلال العراق والذي اعتبرا حدثا خطيرا في التطور السياسي للعراق والمحمل المنطقة المحيطة به والعلاقات الدولية .فهو إذ أنتج (الاحتلال) إلى هدر سيادة العراق الوطنية ،وهزيمة نظامه السياسي مهما كان طبيعة وشكل هذا النظام وبأسلوب العنف المسلح ،وحل مؤسسات الدولة العراقية. ونشر الفوضى ،وإطلاق مافيا النهب والتخريب المنظمة وغير المنظمة لتعبث بأمن واستقرار العراق ، وتفجير تكوينات البنية الاجتماعية والسياسية، وإثارة الفتنة والانقسامات الطائفية فيما بينها، وتركيبها على أسس بنيوية: أثنية وطائفية ومذهبية وعشائرية، ووضع مقدرات العراق بين أيدي الشركات الاستعمارية (أمريكية وبريطانية) وكذلك وضع سيادة العراق الوطنية موضع بحث وإعادة نظر.

وفقاً لذلك فان الاحتلال لم يحظ بأي غطاء شرعي دولي ، بل واجهه موجة من الرفض والاعتراض السياسي ،لاسيما في إعقاب صدور القرار الدولي رقم [1]، ومحاولة قوى الاحتلال وقتئذ صرف تأويله على الوجه الذي يجافي مضمونه ،وهنا أتى الاحتلال مؤسسا العلاقات الدولية على منطق القوة بدلاً من الحق ، وعلى مبدأ الهيمنة والعدوان بدلا من مبدأي الشراكة والتوازن .

واليوم وبعد تسعة أعوام على صدمة الاحتلال المروع حتى مرحلة الانسحاب (الانجلاء) حاول الشعب العراقي ومنذ اليوم الأول للاحتلال أن يدافع عن سيادته الوطنية (أرضا وشعبا)عبرت عنها ملحمة المقاومة الوطنية والانتفاضات الشعبية التي جرت في العراق .والسؤال المطروح أيضا :هل كانت الولايات المتحدة الأمريكية ستتدخل عسكريا وتتكبد تلك الخسائر لو لم يكن العراق بلداً نفطيا ؟ وأين كان نصيب وموقع حقوق الإنسان العراقي في قائمة

(*)كلية العلوم السياسية، الجامعة المستنصرية.

[1] ينظر الوثيقة رقم (() قرار مجلس الامن الدولي رقم الذي يحذر العراق من عواقب وخيمة (خطيرة) في حال عدم امتثاله لفرصة اخيرة بتقديم كشف عن برامج اسلحته خلال ثلاثين يوما(((تشرين الثاني) ،مركز دراسات الوحدة العربية ،الحرب على العراق :يوميات ،وثائق،تقارير) –) ،بيروت ،)

اهتمامات الإدارة الأمريكية يوم كانت تدعم الأنظمة الدكتاتورية ،وهي الأنظمة التي حرمت شعوبها من ابسط حقوقها ،وفتحت حروب إقليمية وبمباركة أمريكية ذاتها ؟ وماذا حصل حتى تستعيد الإدارة الأمريكية رشدها وتتذكر فقط في العام) بأن هنالك شعب يرزخ تحت قسوة أنظمة استبدادية عنيفة ،وهي (أمريكا) التي أفقدت سيادته الوطنية لعقود من الزمن وأنهكت الشعب العراقي بحصارها الجائر حتى احتلت البلد وفقدت سيادته بالكامل ؟

أهمية الدراسة :-

تنطلق أهمية الدراسة من هم فكري شغل تفكير المواطن العراقي وعبر أجيال متعاقبة على استقرار البلد وسيادته الوطنية، لاسيما بعد ما تعرض له العراق من حروب ونزاعات داخلية وإقليمية كانت نتائجها فادحة وأخرها احتلال أرضه من قبل القوات الأمريكية وانتهاك سيادته الوطنية واستباحة مقدراته وحرمانه من حق تقرير مصيره في تحديد مستقبله السياسي بحرية وتمكينه من ذلك من وقت لأخر . وهنا تسلط الدراسة الضوء على استعادة سيادة العراق الوطنية لاسيما بعد انسحاب الاحتلال وعملية نقل السيادة كاملة للحكومة العراقية .

فرضية الدراسة:

يعد الاحتلال الأمريكي للعراق حدثا خطيرا في تاريخ النظام السياسي العراقي والذي أنتج في الحقيقة انتهاك لسيادته ووحدة أراضيه، وهنا فأن مبدأ الحفاظ على سيادة العراق ووحدة شعبه يعد التزاما وطنيا مدعوما بالقانون الدولي، تتحمله السلطة السياسية وإرادة الشعب العراقي. وفقا لهذا تطرح عدة تساؤلات تجيب عليها الدراسة بالاتي:

مالمقصود بالسيادة وما هي خصائصها؟، وهل هناك سيادة ناقصة أم تابعة؟ ففي حالة فقدان السيادة من له الصلاحيات في إدارة البلد، وهل توجد قوانين أو أعراف دولية تناولت هذا الشأن؟

ماهو الدور الأمريكي في انتهاك سيادة البلد ؟

وماهي السبل الصحيحة في الحفاظ على سيادة البلد ؟

اعتمدت الدراسة على المنهج النظمي لدراسة السيادة في النظام السياسي العراقي واستقراء الحقائق التاريخية وتحليلها ومقارنتها بالاعتماد على المنهج التاريخي والوصفي والقانوني، لاسيما في فترة الاحتلال الامريكي للعراق. لذا تم تقسيم البحث الى أربعة مباحث فضلا عن الخاتمة والمصادر وهي بالاتي:

المبحث الأول :- تأصيل مفاهيمي لمعنى السيادة .

المبحث الثاني :- الدور الأمريكي في انهيار سيادة العراق :- : .

المبحث الثالث :- العملية السياسية ونقل السلطة للحكومة العراقية وما بعدها .

المبحث الرابع :- آليات تحقيق سيادة العراق الوطنية .

الخاتمة والمصادر .

المبحث الاول: تأصيل مفاهيمي لمعنى السيادة .

اولا :- في معنى السيادة(souve inte).

يستخدم مصطلح السيادة بصورتين مختلفتين – ولكن مترابطتين ،للإشارة إلى السيادة الداخلية والسيادة الخارجية ،في حين ترتبط السيادة الخارجية بوضع الدولة في النظام العالمي ومدى قدرتها على التصرف ككيان سياسي مستقل (السيادة الوطنية ،أو الدولة ذات السيادة الكاملة)،فإن السيادة الداخلية تعكس القوة أو السلطة العليا داخل الدولة ممثلة في السلطة صانعة القرارات السياسية الملزمة لكافة شرائح الشعب (المواطنين) والجماعات والمؤسسات

السياسية داخل حدود الدولة. وهنا ترتبط السيادة الداخلية بمفاهيم مثل السيادة البرلمانية والسيادة الشعبية المنبثقة من الشعب ولفائدته بمجموعها[٢].

بداية لابد من الإشارة إلى إن قيام الدولة المعاصرة بأركانها الثلاث :الشعب والإقليم والسلطة السياسية ، يترتب عليه تميزها بأمرين مهمين : الأول – تمتعها بالشخصية القانونية المعنوية (الاعتبارية) ، إما الأمر الثاني:كون السلطة السياسية فيها ذات سيادة[٣]، ولأهمية السيادة في الدولة فقد جاءت الركن الثاني من أركان الدولة ،ومن المهم تعريف السيادة وبيان خصائصها بالاتي :

:– السيادة لغة .

السيادة لغة :من سود ،يقال :فلان سيد قومه إذا أريد به الحال، وسائد إذا أريد به الاستقبال، والجمع سادة، ويقال: سادهم سودا سددا سيادة سيدة إستادهم كسادهم وسودهم هو المسود الذي ساده غيره فالمسود السيد[٤].

والسيد يطلق على الرب والمالك والشريف والفاضل والكريم والحليم ومحتمل أذى قومه والزوج والرئيس والمقدم واصله من ساد يسود فهو سيود ، والزعامة السيادة والرياسة[٥].

وفي الحديث النبوي قال صلى الله عليه وسلم (السيد الله تبارك وتعالى)[٦] وقال عليه الصلاة والسلام (أنا سيد الناس يوم القيامة)[٧]. وهنا فالسيادة تدل على المقدم على غيره جاهاً أو مكانة ومنزلة أو غلبة أو قوة وأمرا ورأيا وقراراً وشجاعة وكرماً .

.– السيادة اصطلاحا .

نشأت السيادة نتيجة لضرورة أملتها حاجة الشعوب إلى الحماية، إذ أدى التطور الاجتماعي وتزايد شعوب العالم واختلاف حاجاتهم الداخلية والخارجية إلى وجود علاقات تبادلية فيما بين الشعوب ، وطبيعة هذه العلاقات تطلبت احترام سيادة الدول الاخرى واستقلالها ،وعرف أرسطو السيادة على إنها (سلطة عليا داخل الدولة) ووصفها افلاطون بأنها (لصيقة بشخص الحاكم)[٨]. ففي لغة القانون الدولي: فالسيادة—تعني تمثيل ما للدولة من سلطان على الاقليم الذي تختص به بما يوجد فيه من مواطنين وموارد اقتصادية ،وهذا يؤكد ملكية الدولة للاقليم ذاته ،بل هي المظهر الرئيس لهذه

---

[2] هذا المعنى تبلور بصورة خاصة بعد الثورة الفرنسية :: ينظر : حسان محمد شفيق العاني ،الانظمة السياسية والدستورية المقارنة) جامعة بغداد، :: : .

[3] حميد حنون صالح ،الانظمة السياسية ،بيروت ،لبنان، . ..

[4] انظر مختار الصحاح ،(مادة سود).

[5] انظر صحاح اللغة ولسان العرب ،مادة (سود) ولسان العرب ما (زعم).

[6] اخرجه ابو داود ،كتاب الآداب ، باب في كراهية التمادح، رقم ،وقال الألباني في صحيح سنن أبي داود ، / :صحيح قال في عون المعبود ، :/ : إسناده صحيح والمعنى :اي التحقيق بهذا الاسم والذي تحقق له السيادة : المالك لنواحي الخلق ، وهذا لاينافي سيادته– صلى الله عليه وسلم ، المخصوصة بالإنسانية ،اذ قال : إنا سيد ولد ادم ولأفخر .

[7] قال صلى الله عليه وسلم– لأمور منها : ان هذا من باب التحدث عن نعم الله ، ومنها إن الله أمره بنصيحته ولنا بتعريفنا بحقه ، وهو سيد الناس في الدنيا والاخرة :انظر – شرح النووي على صحيح مسلم رقم / : .

[8] صباح لطيف الكر بولي : مفهوم السيادة، على الموقع– www.nfgi gcom

الملكية[٩] ، ايضا وصف الفقه التقليدي سيادة الدولة بأنها مطلقة[١٠] بمعنى ادق عدم خضوع الدولة سواء في الداخل او الخارج لاية قيود تحد من سيادتها الوطنية.

وحدد (جان بودان) بأن صاحب السيادة هو من يملك السلطة العليا على الاقليم وسكانه وان سلطته هذه لايقيدها قانون او قاعدة وضعية وانما تقيدها قوانين الاله والقانون الطبيعي والتزامات الحاكم تجاه غيره من اصحاب السياده ،وحيال الافراد سواء من رعاياه او من الأجانب[١١] وعرفها (كوينس رايت) :بأنها المركز القانوني لوحدة ما تخضع للقانون الدولي وتعلو على القانون الداخلي[١٢].

ويرتبط مفهوم السيادة بالدولة ارتباطا وثيقا ولايمكن فهم وجود دولة بدون ان يكون للسيادة وجود بجميع المجالات، وذلك لانها (السيادة) تعد رمزا لوجود الدولة وهيبتها القانونية والسياسية والادارية وعلى كافة الاصعدة عالميا واقليميا ومحليا. كما انها المسار الذي يعطي للدولة الدور الفاعل والمؤثر في الحكم وفرض السيطرة او السلطة العليا على الشعب[١٣] وهي السلطة القانونية المطلقة التي تملك دون منازع الحق القانوني في مطالبة الاخرين بالالتزام والخضوع على النحو الذي تريده وفقا للقانون، وينظر لها من منظور سياسي بأنها القوة غير المقيدة اي القادرة على فرض الطاعة والاحترام تماشيا مع المصلحة العليا للشعب، وهو مايستند غالبا الى احتكار قوة الإرغام الرسمي ،وتعني ايضا رفض التدخل في شؤون الدولة من جانب اية هيمنة خارجية ،بمعنى ان الدولة لا تخضع عند مباشرتها لخصائص السيادة لاية سلطة خارجية ايا كانت طبيعتها وشكلها ،بما في ذلك القيم الاخلاقية الا برضاها واستجابة لمصالحها الوطنية وبهذا يعد مفهوم السيادة بالشكل العام (السيطرة الشرعية داخل اقليم معين)[١٤]، وعرفها البعض بأنها : وصف للدولة الحديثة بمعنى ان يكون لها الكلمة العليا واليد الطولى على اقليمها وعلى مايوجد فوقه او فيه ، اي لاتوجد سلطة اخرى الى جانبها[١٥].

وتقسم السيادة الى نوعان :السيادة الداخلية وتعني في مفهومها العام بأن سلطة الدولة لها السيادة الكاملة على مواطني اقليمها وهي شاملة ولاتستطيع اية سلطة اخرى ان تعلوها او تنافسها بأعتبارها الامرة اي صاحبة السلطة العليا والتي تفرض إرادتها على جميع من هو داخل حدود الدولة. وثانيهما: السيادة الخارجية وهنا تعني عدم خضوع الدولة لاية ضغوط خارجية (هيمنة) او سلطة اجنبية وان تتمتع بالاستقلال الكامل في جميع المجالات ازاء الدول الاخرى والالتزامات الدولية والتي تجعل منها دولة كاملة السيادة، اما اذا فقدت هذه الحقوق والالتزامات الدولية كأن تتولى إحدى الدول شؤونها الخارجية (الوصاية او الانتداب او الحماية) فتصبح الدولة هنا ناقصة السيادة الوطنية[١٦].
ويظهر السؤال التالي: في حال ان تصبح الدولة ناقصة السيادة ،من سيصبح الصاحب الفعلي للسيادة ؟ اي من يكون له الحق في ممارسة السلطة في الدولة ناقصة السيادة؟ لقد طرحت بهذا الخصوص العديد من الافكار والنظريات المفسرة لموضوع السيادة ،منها نظرية سيادة الامة التي تنسب الى المفكر الفرنسي جان جاك روسو في كتابه العقد الاجتماعي والذي أشار فيه بأن السيادة : عبارة عن ممارسة للإرادة السياسية العامة ،وإنها ملك للأمة ولايمكن التنازل عنها

---

[9] ناظم عبد الواحد الجاسور ،موسوعة المصطلحات السياسية والفلسفية والدولية ، لبنان ،دار النهضة العربية ، .

[10] المصدر نفسه.

[11] صباح لطيف الكربولي ،مصدر سبق ذكره .

[12] المصدر نفسه.

[13] www.philosophie 69.jee n.com

[14] مرعي علي الرمحي ، التطورات الدولية ومفهوم السيادة ، الموقع: www.hun –liby .m ktoobbloj.com

[15] www.s id.net

[16] ناظم عبد الواحد الجاسور ، مصدر سبق ذكره ،ص .

باعتبارها وحدة مستقلة عن الافراد المكونين لها، وليس ملكا للقابضين بالسلطة (الحكام) وهي وحدة غير قابلة للتجزئة[١٧]. اما نظرية سيادة الشعب :انها تنظر الى هذا الموضوع كوحدة لاتقبل التجزئة وإنها مستقلة عن الافراد ،وانها تنظر الى الافراد ذاتهم وتقرر اشتراكهم في السيادة ، وتقضي بأن يمارس الشعب بنفسه إختيار ممثليه، بحيث تقسم بينهم بحسب عددهم ويكون لكل من في الاقليم جزء من هذه السيادة ،وهذا مايطلق عليه بالسيادة الشعبية الكاملة[١٨].

وعلى الرغم من تعدد التعريفات التي يوردها الباحثون لمفهوم السيادة ،فأن بينهما قاسم مشترك يتمثل في النظر اليها بانها السلطة العليا للدولة في ادارة شؤونها سواء كان ذلك داخل اقليمها او في إطار علاقاتها الدولية ،وبالتالي فأن السيادة تشير الى معنيين احدهما: ايجابي ويشير الى قدرة الدولة كوحدة سياسية مستقلة على مزاولة السيطرة الفعلية على منطقة ما ،ووضع الخطط والمشاريع وتنفيذها، ومن هنا يظهر اعتبار الدولة لها الحق في الا يتدخل اي طرف خارجي في امورها، لانها تعد المالكة والقادرة على ادارة نفسها بنفسها. والاخر سلبي ويقوم على عدم امكانية خضوع الدولة لاي سلطة غير سلطتها ولها الحق في ادارة شؤونها الخاصة، وهذا الوضع معترف به من قبل القانون الدولي والذي يشير صراحة بمنع دستور الدولة في امور متعلقة بالتشريع المحلي مع انه يمكن ان تعدل بمواد تتعلق بالحقوق المدنية او تهديدات السلام الدولي[١٩].

واكتسب مفهوم السيادة الوطنية (n tion l souve intee) منذ نشأتها وصعودها في اوساط الدولة القومية مكانة بارزة في السياسة الحديثة والعلاقات الدولية فكرا وممارسة مما جعلها ان تكون هدفا وشعارا للكرامة الوطنية باعتبارها افضل السبل لتجسيد معاني الامن والحرية والسلطة العليا في الاقليم وشعبه ،وقد حصل ترابط واختلاف مابين مفهوم السيادة وغيرها من المفاهيم المتقاربة منها مثل الحرية والاستقلال وحق تقرير المصير ويعود هذا الترابط الى ان مفهوم السيادة يحوي هذه المفاهيم ولكل منها بمفرده لايعبر عنها، وان السيادة الفعلية لمن يمارسها ويحقق اهدافها كاملة، ومن اهم مظاهرها انها لاتقبل التجزئة، لان التنازل عنها يعني فقدان الدولة لعنصر من العناصر اللازمة لقيامها.

تعد التعريفات والافكار المار ذكرها متداخلة ومتقاربة ، ولعل التعريف الشامل لمفهوم السيادة الوطنية هو انها (السيادة): ذات سلطة عليا ومطلقة ،في اقليمها ومواطنيها ، وشمولها بالحكم لجميع الامور والعلاقات سواء التي تجري داخل الاقليم او خارجه.

ثانيا : خصائص السيادة .

ان مبدأ سيادة الدولة يرجع الى عهد صلح وستفالية المنعقد عام وقد تطور بحيث لم يعد مبدأ مطلقا. فهي المرجعية القانونية التي تستند عليها حقيقة السيادة ،وقد اتسمت السيادة بعدة خصائص يمكن اجمالها بالاتي[٢٠]:

- الاطلاق: ومعنى هذا لاتوجد اية قوة شرعية فوق الدولة او انه لاتوجد اية حدود قانونية لسلطة سن القوانين العليا التي تمتلكها الدولة.
- العموم: ومعناها ان سيادة الدولة يظهر دورها على جميع المواطنين وكل منطقة او منظمة تقع داخل حدود الدولة، والاستثناء المعروف للممثلين الدبلوماسين للدولة الخارجية هو في الواقع مجاملة من قبل الدولة.

---

[17] حسان شفيق العاني ، مصدر سبق ذكره .

[18] المصدر نفسه.

[19] ناظم عبد الواحد الجاسور ،مصدر سبق ذكره .

[20] رايموندكارفيلدكيتيل ،العلوم السياسية ،ج ، ترجمة فاضل زكي ، بغداد ، مكتبة النهضة ،)) .

. الدوام: تستمر سيادة الدولة باستمرار بقائها وربما يحصل تغيير في اللذين يمارسون هذه السلطة او يحصل في الدولة إعادة تنظيم شاملة ،لكن تضل السيادة ثابتة.

. عدم التجزئة: لايمكن ان يكون للدولة اكثر من سيادة واحدة ،لان التجزئة هنا معناها القضاء عليها ،وفقا لهذا يمكن توزيع السيادة على الاجهزة الحكومية المختلفة بما ينص عليها الدستور وبما يحقق المصلحة العامة للشعب، الا ان السيادة تبقى واحدة كما هي الدولة واحدة.

ان النظام الويستفالي (انف الذكر) لسيادة الدولة قد اعترضنه عدد من الإشكاليات والظواهر ساهمت وحالت دون استمراريته لاسيما مع نهاية القرن العشرين ،وهذا ما إشار اليه الاقتصادي الفرنسي (فرانسو بيرو) الى ان ضعف اداء الدولة تجاه تفعيل دورها السيادي في اقليمها اتسم بالاتي[٢١]:

:. فقدان السيطرة على تدفق المعلومات والاموال والسلع والبشرية عبر الحدود.

. ساهمت العمليات التجارية والمالية في ضعف دور الدولة تجاه ضبط سياساتها المالية والضريبية ،وقدرتها على محاربة الجرائم الاقتصادية .

. التطورات السياسية والاجتماعية تجاه مفهوم السيادة ونقلها من دائرة العزلة الى مجال التضامن والتعاون (علاقات متبادلة من اجل مواجهة الحاجات والمصالح الوطنية المتزايدة).

. لايمكن استيعاب وادراك النمو الاقتصادي العالمي من خلال الحدود الجغرافية السياسية فقط.

وكذلك ظهرت اشكالية مفهوم السيادة بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية ،والتي بدأت فيها ملامح مرحلة جديدة تعرف بمرحلة الاهتمام الدولي بحقوق الانسان (hum ns rights) واهتزازالمبادىء التقليدية الاساسية للقانون الدولي ، ولعل اهم المبادىء التي اهتزت هي مبدأ السيادة المطلقة للدولة .فقد كان مبدأ السيادة في اول الامر يعني ان للدولة سلطات مطلقة فيما يرتبط بشؤونها الداخلية، بحيث تمارس هذه السلطات دون اي تأثير او ضغط خارجي، ودون الخضوع لاية قيود او قوانين خارجية، وذلك بأعتبار ان اي تدخل في شؤون الدولة ما يعد انتهاكا لسيادتها الوطنية[٢٢]. ثم بدأت مرحلة الحماية الدولية تتقبل اشكالا من الرقابة لممارسة الدولة لسلطاتها، لاسيما في مجال حقوق الانسان لرعاياها ومع انتشار ظاهرة العولمة. بدأت تتردد الدعوات الى اعادة النظر في مفهوم السيادة ،وتضمن تقرير سكرتيرعام الامم المتحدة في عام المطالبة بأعادة تعريف السيادة الوطنية في ظل العولمة (G OB IZATION) والتعاون الدولي، مقترحا التدخل الدولي الانساني، لمنع انتهاكات حقوق الانسان على ان يكون ذلك مبنيا على الشرعية الدولية والمباديء العالمية[٢٣].

ان مثل هذه الممارسات والمعطيات ساهمت في خلق وضع سيادي جديد للدول مبني على افراغ السيادة من مضمونها المرتكز على امتيازات السلطة المطلقة واضفاء طابع جديد قائم على اساس نشاط وظيفي لصالح المصلحة الدولية (سياسيا واقتصاديا واجتماعيا) بل حتى في اوقات اخرى حضاريا، وهذا التخلي عن بعض الحقوق السيادية جاء نتيجة الضرورة ليس باختيار وارادت الدول بل نتيجة التطور المستمر للحماية الدولية ، وبهذا يمكن القول انه وامام التطورات الدولية تراجع مفهوم السيادة من صيغته المطلقة الى صيغة نسبية، بحيث يصبح مفهوم السيادة مجرد وسيلة

---

[21] مرعي علي الرمحي ، مصدر سبق ذكره .

[22] صباح لطيف ،مصدر سبق ذكره .

[23] المصدر نفسه.

وليس غاية بذاتها، ونتيجة لاحداث الحادي عشر من سبتمبر اكتسب منطق وتقييد السيادة عامل جديد وخطير مبررمن قبل عدد من المفكرين الاستراتيجيين الامريكان وفقا للاتي:

:- وقف الابادة الجماعية ومحاربة الارهاب .

- منع انتشار اسلحة الدمار الشامل .
- التدخل الدولي الانساني الذي اقرته الامم المتحدة في عام .

ومع كل ذلك فان التدخل في استخدام القوة او التهديد باستخدامها المنصوص عليها في الفقرة الرابعة من المادة الثانية من ميثاق الامم المتحدة من المباديء المهمة والامرة عد اساسا للنظام الدولي المعاصر[٢٤]. ومن المصطلحات الحديثة التي تؤكد حتمية تقلص دور السيادة الوطنية للدول في المصطلحات السياسية التالية :-

- السيادة المتراجعة: وهي تشير الى تقلص او محدودية دور الدولة السيادي تجاه قضايا جديدة مثل (قضايا الجرف القاري، مكافحة الرقيق، مكافحة المخدرات والارهاب).
- السيادة العارية: بمعنى ان ترفع الدولة شعار السيادة على اقليمها ولكنها لاتستطيع ان تمنع قمرا صناعيا من التجسس او من رصد الثروات الكامنة او تحرك قواتها العسكرية او المواقع النووية على اقليمها.
- السيادة المتاكلة : في ظل العلاقات الدولية المعاصرة فان السيادة الداخلية تصنع السيادة الخارجية، ووفق هذا المعيار لاتستطيع الدولة ان تشرع قوانينها كما تشاء[٢٥].

وهنا اصبح الاطار التشريعي يضيق مما اجبر السلطتين التنفيذية والقضائية على اتباع نفس سبيل التقلص في المهام السيادية والتي من الواجب ان تقوم بها الدولة صاحبة السيادة ، وعليه اصبحت دول العالم تبحث عن صيغة توافقية تساعدها على حماية سيادتها الوطنية المؤثرة في اقليمها تفاديا للاشكاليات السياسية والاقتصادية والاجتماعية[٢٦].

ولهذا صادقت الدول المنتمية الى منظمة الامم المتحدة على هذا الاساس المتمثل في المادة رقم // والقائلة بان تقوم الهيئة على مبدأ المساواة في السيادة بين جميع اعضائها – بمعنى اخر ان الدول متساوية قانونيا بحيث تتمتع كل دولة بالحقوق التي تضمن السيادة كاملة وكذلك شخصية الدولة مصانة ، فضلا عن سلامة اراضيها واستقلالها السياسي والاقتصادي ، وهنا تظهر مشكلة السيادة في إشكالية اخرى متمثلة في اشكالية تحديد ماهو وطني وما هو دولي، بمعنى اخر ما كان سابقا من جانب التدخل الخارجي الغير مسموح به يصبح ألان مسموحا به ضمن اطار العمل الجماعي (الدولي)، وهذا يعني ان سلطات الدولة (السيادة) قد بدأ يتقلص تدريجيا امام حقوق الانسان ، إذ أصبحت تتفوق حالة الإنسانية على حالة السيادة الوطنية وعليه أصبحت حقوق الانسان تنافس مبدأ السيادة باعتبار ان مطلب الحقوق هذه لم يعد من الاختصاص الداخلي للدولة ، مع مراعاة ان ما تقوم به الولايات المتحدة الأمريكية من تدخل فردي في كثير من بقاع العالم قد زاد من تأزم الاوضاع الداخلية لتلك الدول واسهم أيضا في تهميش دور الأمم المتحدة (الحماية الدولية) والخاصة بحماية الانتهاكات الخطيرة لمباديء القانون الدولي . ويمكن القول ايضا إن مفهوم السيادة في الداخل والخارج قد تعرض للتغيير والتطوير ، ولم تتوقف نظريات العلاقات الدولية والقانون الدولي عن الاجتهاد في صياغة وتفسير هذا المفهوم (السيادة) ولعل ذلك يرجع إلى ان مفهوم السيادة داخل الدولة في ظل التوسع والتحول الديمقراطي يثير عدة اعتبارات ايدولوجية ودستورية من شأنها ان تمس سلطات الدولة المطلقة على اقليمها ومواطنيها .

---

[24] المصدر نفسه.

[25] المصدر نفسه.

[26] مرعي علي الرمحي ، مصدر سبق ذكره .

كما ان تطور المجتمعات الانسانية وتوسع علاقات الدول فيما بينها وما ترتب على ذلك من النزاعات القانونية والسياسية قد ساهم بدوره أيضا في تطوير وتغيير مسار هذا المفهوم وتقييد خيارات وسبل الدولة في سياستها العامة وفق جدلية العلاقة ما بين الاختصاص الداخلي والاختصاص الدولي لصالح الاخير .

المبحث الثاني :– الدور الامريكي في انهيار سيادة العراق الوطنية): –): .

ان السياسة الامريكية تستند على مبدأ القوة في طبيعة علاقاتها الخارجية وتحقيقا لمصالحها الخاصة وهو مايؤكده اغلب المتخصصين بالشأن الامريكي ومنهم الامريكي (مورجنثاو)وهو احد مفكري المدرسة الواقعية وسياسي امريكي يقول (إذا تكلمت القوة خرس الحق) وكذلك ما اكده الرئيس الامريكي روزفلت في احد خطبه قائلا(تكلم بنعومة واحمل عصا غليضة ، سوف تسير مسافة بعيدة)[٢٧] . وهذا يعني ان الدور الامريكي العدواني يستند على الحروب(القوة) وهو الاسلوب المعتمد والذي استندت عليه الإدارات الامريكية المتعاقبة ، وما الاحصائيات الحربية الامريكية التي شنتها بشكل مباشر او غير مباشر الا دليل على ذلك وهي كثيرة جدا ،واغرب ما في هذه الحروب انها تعد وفق الرؤية الامريكية انها حروب دفاعية عن الامن القومي الامريكي، وكذلك يعتقدون ان قدرهم هو –امركة –احتلال العالم ،وقد سعوا دوما لتحقيق هذا الهدف بالسيطرة والنهب والاخضاع وصولا الى تفكيك وانهيار سيادة البلاد[٢٨]، ومنها العراق موضوع البحث ،وإخضاعها لسيطرتها .

ووفقا لذلك ادركت الولايات المتحدة الامريكية أهمية ومكانة العراق الإستراتيجية ،لاسيما بعد تأميم النفط عام (المار ذكره)) الأمر الذي أعطى الادارات الامريكية الى التعامل معه (العراق) عبر ادوار اختلفت من وقت لاخر وفقا لما يتلاءم ومصالحها الخاصة .ففي السبعينيات والثمانينيات كان لها الدور السلبي في انتهاك سيادة العراق من خلال استنزاف قدراته وإضعافه عبر مدخلين متعاقبين :

- مدخل استنزافه بحرب داخلية مدمرة (السبعينيات) .
- مدخل استنزافه بحرب اقليمية مهلكة (الثمانينيات).

في المدخل الاول: قوامه الزعزعة الداخلية –جيشا وشعبا واقتصادا ،عبر تحريك ودعم بعض الاكراد بزعامة الملامصطفى البارزاني باتجاه الانتفاضة (التمرد) على حساب امن واستقرار البلد،والدعم المستمر من قبل الادارة الامريكية للاكراد وقتئذ والتي اغرقت المجتمع العراقي في نزاعات اهلية داخلية تمزق نسيجه وتغذي الاحقاد بين مكونات الشعب وتكون قابلة للانفجار في اي وقت ،ولم ينج العراق من اخماد هذا النزاع والتوتر والحفاظ على سيادة البلد ووحدة شعبه الا بعد تحييد الدور الايراني الشاهنشاهي الداعم ايضا لهذا التمرد والذي كانت الولايات المتحدة الامريكية تشكل له (الايراني) اهمية في رعاية عدم الاستقرار السياسي في العراق ،وكان ثمن التحييد هذا باهضا هو التنازل للشاه عن قسم من شط العرب في اتفاقية (الجزائر) عام .اما المدخل الثاني : فتمثل باندلا ع الحرب بين العراق وايران في عام (–) فأن ذلك لم يكن بسبب الدور الايراني المباشراو الدور العراقي في اندلاعها واطالة امدها فحسب، وانما بسبب اهداف قوى متعدده اقليمية (خليجية) ودولية عمدت الى تغذية وتشجيع هذا المدخل وفي مقدمتها الولايات المتحدة الامريكية والتي انهكت بموجبها البلدين ودمرت مقدراتهما البشرية والاقتصادية ، ولم تكن الولايات المتحدة ترغب في نصر كامل لطرف على حساب اخر ،فالاثنان عدوان لها لذا كانت ترغب من كل ذلك هزيمتهما

---

[27] اندروباسيفيتش ، الامبراطورية الامريكية ،بيروت ،الدار العربية للعلوم والنشر ، : : .

[28] شوقي جلال ،الغزو الثقافي وتحديات الغربة في الزمان والمكان ،مجلة المنار ، باريس ،العدد228 : : .

معا ، وفيما يخص العراق كانت الحرب التي استدرج اليها ، قد صممت لتدمير قدراته وانهاك قواه مقدمة لفقدان سيادته وتمزيف وحدة شعبه .

وبعدما اخذت الحرب المشار اليها تهدد بالانتشار الافقي لدول المنطقة ،فأن القلق الامريكي من تعرض مصالحها لخسارة جدية دفعها ومعها الغرب الى تغيير نمط سلوكها من الداعم لاستمرارها الى أخر يدعو إلى تسويتها عبر وساطة الأمم المتحدة ، إن هذا السلوك يؤكد مضمون المقولة العلمية والتي مفادها إن حركة الدول العظمى تتناسب طرديا مع مدى تعرض مصالحها الحيوية للخطر المباشر .

من هذين المدخلين لم تفلح الإدارة الأمريكية في انهيار عناصر الدولة العراقية (السيادة) كاملة ، لذلك اندفعت إلى التدخل المباشر عبر الحرب والسيطرة الاستعمارية دونما حاجة إلى وسيط وهو المدخل الذي فتحه عدوان (عاصفة الصحراء) ومن ثم عدوان (ثعلب الصحراء) . ومهما كانت الأسباب والدوافع التي حملت الجانب العراقي (النظام السياسي) على اجتياح الكويت في أب وبقطع النظر عن درجة ومسؤولية النظام السياسي (صدام حسين) في التمكن لإجازة حملة عسكرية أمريكية عدوانية وبمشاركة دول الحلفاء ضد العراق بقرار من مجلس الأمن الدولي (رقم) والذي يجيز استخدام القوة العسكرية ضد العراق . الأمر الذي أعطى الإدارة الأمريكية وقتئذ في دخول القوات العراقية إلى الكويت المبرر الأساسي لشن حربها العدوانية ضد العراق ليلة . – . /// . بمعنى أخر الانتقال بمشروع انهيار سيادة العراق الوطنية إلى طور مادي مباشر عبر حربها العسكرية وبأسلوب عدواني مدمر لتحقيق أهدفها التي أخفقت في تحقيقها من خلال النزاعات والحروب الداخلية والإقليمية أنفة الذكر، لهذا فأن الاجتياح العراقي للكويت قدم لها (الإدارة الأمريكية) ذريعة مثالية للحرب ووفر غطاءا قانونيا لاتخاذ جميع القرارات الدولية المجحفة التي فرضت بموجبها العقوبات الاقتصادية على الشعب العراقي ،وأفضت إلى تجريده من السلاح وترويع الشعب وتجويعه، لذلك كانت نتائج عاصفة الصحراء مما لايمكن ان يتحمله اي مجتمع اخر ولم تكن تشبه في تدميرها(بشريا واقتصاديا وعسكريا وبنية تحتية) اي حرب اخرى في العالم . واتضح من خلال التدمير المبرمج لمقدرات العراق إن الهدف لم يكن تحرير الكويت، وانما انهيار سيادة العراق الوطنية ارضا وشعبا ، والا ما معنى تدمير شروط حياة الانسان العراقي: كهرباء وماء، مصانع، مستشفيات، جسور..؟ اذ لاتوجد اية صلة بين هذه المؤسسات والخدمات المدنية وبين جيش دخل الكويت! وعليه يعد هذا التدمير المادي لقوة العراق وشروط الحياة فيه فصل من فصول تعاقبت لتفتيت وحدة وسيادة العراق وارساء ظاهرة عدم الاستقرار السياسي والاقتصادي والاجتماعي. والذي نتج عنه احداث عنف مسلح في شمالي وجنوبي العراق والمتمثلة بـ(انتفاضة)) . وهنا كان الدور الامريكي هو تهيئة مناخ الاحتراب الداخلي ورعايته سعيا منه الى تمزيق وحدة

---

[29] سعد ناجي جواد ،الوضع العراقي عشية الحرب :احتلال العراق وتداعياته عربيا واقليميا ودوليا، بيروت ، مركز دراسات الوحدة العربية ،) .عبد الله بلقزيز ،المشروع الممتنع : التفتيت في الغزوة الكولونيالية للعراق ،المستقبل العربي ، بيروت،العدد :) .وكذلك :مازن الرمضاني ،الحرب العراقية –الايرانية والصراع الدولي ،بغداد، مجلة الامن والجماهير ،العدد . .) . .

[30] عبد القادر محمد فهمي ،الصراع الدولي وانعكاساته على الصراعات الاقليمية ، بغداد ،دار الحكمة للطباعة والنشر ،)).

[31] ينظر الوثيقة رقم (() خطاب الرئيس الامريكي جورج بوش عند الهجوم على العراق ليلة) –) ///) ،الحرب على العراق ،مصدر سبق ذكره ، ص) .

[32] مركز دراسات الوحدة العربية ، الحرب على العراق ، مصدر سبق ذكره ،ص) .

[33] جيف سيمونز ،التنكيل بالعراق : العقوبات والقانون والعدالة ،بيروت :مركزدراسات الوحدة العربية ،ط :) .

[34] ويليام بلوم ،الدولة المارقة :دليل الى الدولة العظمى الوحيدة في العالم ،ترجمة كمال السيد ، القاهرة ،المجلس الاعلى ،) 34.

[35] ينظر الوثيقة رقم (() البيان الصادرعن مؤتمر المعارضة العراقية المنعقد في بيروت في اذار) لمتابعة (الانتفاضة) في جنوب العراق ، مركز دراسات الوحدة العربية ، الحرب على العراق ، مصدر سبق ذكره ، ص .

الشعب وسيادته ، وفي انتاج مناخ من الاحقاد والثارات بين صفوف الشعب ، واتضح هذا الامر من خلال احجام القوات الامريكية عن مساندة الانتفاضة ، بل انها (امريكا)غضت الطرف عن الممارسات العسكرية العنيفة التي اتبعها النظام السابق في ادارة ومعالجة الازمة (قمع الانتفاضة) . واختارت ان تتدخل بعد هزيمة الانتفاضة حتى تجد في حماية الاكراد في الشمال ، والعرب الشيعة في الجنوب مبررا ومكانا للتدخل في الشأن العراقي الى الحد الذي تصبح فيه سيادة العراق ووحدته متدهورة . وعليه يمكن اجمال عملية انهيار عناصر الدولة العراقية بالاتي :

:. الضغط على وحدة العراق الوطنية بعزل مناطقه الشمالية عنه وفرض واقع تقسيمي في محافظات (اربيل، دهوك، السليمانية)، ومنع اي نوع من الحوار والتواصل بين قيادة بغداد وقيادتي الحزبين الكرديين (الحزب الديمقراطي الكوردستاني والاتحاد الوطني الكوردستاني) حول اتفاق الحكم الذاتي في شمال العراق، والهدف من هذا الامر حرمان العراق من السيطرة السياسية واعادة وحدته الوطنية والذي انتج بقوة الامر الواقع خلق كيان كردي في الشمال منفصل عن السلطة المركزية مشكلا نواة دولة.

. فرض منطقتي(حظر جوي) في شمالي وجنوبي العراق تحت عنوان (المناطق الامنة)) ومن خلاله تم فرض امر واقعي تقسيمي يضر بسيادة العراق في صورة مناطق ثلاث: شمالية وجنوبية ووسط والهدف من هذا الاجراء هو انتزاع سيادة العراق عليهما اولا ولوضع كيان مستقبلي ثانيا، قد يتقرر في صورة انفصال او اتحاد فدرالي عرقي او طائفي ،بمعنى خلق تناقض (اثني) عربي – كردي مفتعل، اما في الجنوب فتأسيس العلاقات على اساس تناقض (طائفي): شيعي– سني والهدف الاساس منه هو تمزيق نسيج وحدة العراق الوطنية):.

ووفقا لذلك اصبحت سيادة العراق مصادرة من خلال ما صدر من قرارات مجلس الامن الخاصة بالتفتيش عن اسلحة الدمار الشامل المزعومة ،الامر الذي وفر الفرصة امام الادارة الامريكية للتدخل واهدار ماتبقى من سيادة العراق من خلال تفتيش القصور الرئاسية والجيش والجامعات والمستشفيات وهذا يدل على ان الهدف لم يكن بحثا عن برامج التسلح العراقي وانما الهدف هو الغاء مظاهر سيادة العراق الوطنية :ارضا ومجتمعا ودولة):. وجاء الحصار الاقتصادي المفروض ليؤسس مرحلة مدمرة للشعب ومحو الحد الادنى من ادميته تحت عنوان (وجوب الالتزام بأحكام القانون الدولي) (الذي كان فعلا من افعال الابادة الجماعية التي ترمي الى كسر ارادة الشعب ودفعه على الانشغال والتفكير بشيء هو كيفية البقاء على قيد الحياة.

وثمة اتفاق بين فقهاء القانون الدولي، على اعتبار التدابير الاقتصادية هي وسيلة ضاغطة على الدول التي تنتهك احكام القانون الدولي للوصول الى غاية حفظ السلم والامن الدوليين، دون ان تكون تلك العقوبات غاية بحد ذاتها. اما في حالة العراق فاننا نلاحظ الذي حصل خلاف جميع الاعراف والقوانين الدولية، اذ كانت تلك التدابير بمثابة عقوبات قاسية استهدفت شعب العراق وبهذا تحولت التدابير الى صورة من صور الانتقام والعقاب الجماعي وهذه تعد حرب بذاتها . ثم تأسس مدخل او طور اخير تمثل بالاحتلال الامريكي للعراق عام :A والذي اصبح العراق فاقدا للسيادة كاملة وماتلاها من دمار لجميع مفاصل الحياة المدنية والسياسية ، وكان اول اجراء اقامه الحاكم المدني في

---

[36] ينظر الوثيقة رقم (() بيان مجلس قيادة الثورة العراقي (بالقضاء على الفتنة) في المدن العراقية ((نيسان :) : مركز دراسات الوحدة العربية ،المصدر نفسه ، (. وكذلك: حسنين توفيق ابراهيم ،مستقبل العراق وانعكاساته على امن الخليج العربي ،القاهرة، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية ، : .

[37] فاضل الربيعي ،احتلال العراق وتداعياته عربيا ودوليا واقليميا، بيروت ، مركز دراسات الوحدة العربية، .

[38] هانز بليكس ،نزع سلاح العراق :الغزو بدلامن التفتيش ،ترجمة داليا حمدان ، بيروت ،مركز دراسات الوحدة العربية ، 3 3 .

[39] ضاري رشيد السامرائي ،مدى شرعية قرارات مجلس الامن الدولي ، اطروحة دكتوراه، كلية القانون، جامعة بغداد ، .

العراق (بول بريمر) هو الامر الثاني رقم (() بحل المؤسسات العراقية كافة في) ايار [40]. وترتب على ذلك انهيار وتغييب عناصر الدولة العراقية، وتعاملت قوات الاحتلال مع شعب العراق كونه مجموعات دينية وعرقية وطائفية [41]. وبهذا الغيت رابطة المواطنة بين الدولة والشعب بعد تغييب الاولى بحيث تغلب الانتماء الديني والعرقي على الانتماء الوطني . ويرى البعض ان الخطة الامريكية تكونت من خطوات متشابهة سياسيا ودبلوماسيا واقتصاديا ونفسيا وعسكريا وافعال اخرى تصب في التعامل مع اي سيناريو معد ضد اي دولة اخرى غير مرغوب فيها وقد استخدمتها امريكا ضد العراق اولا ويجب ان تتعلم الدول الاخرى منها، ففي الحالة العراقية وقبل العمليات العسكرية (milit ry oper tions) والاحتلال الامريكي المباشر للعراق تم مايلي :-

-- اعتبار الدولة المستهدفة دولة مارقة (ro ue st te)
- عقوبات اقتصادية قاسية وطويلة (e onomi s n tions)
- عزل سياسي (politi l isol tion)
- ضغط اعلامي على المواطنين .
- كسب الرأي العام الدولي .
- تحييد الحلفاء او المتعاطفين مع الدولة المستهدفة .

وإذا ما طبقت الخطط الامريكية على العراق نجد مايلي :-

- اتهم العراق بأنه احد دول محور الشر(العراق ،ايران ،كوريا الشمالية) .
- منع العراق من شراء اسلحة متطورة ، لاسيما ان اسلحته تم تدميرها خلال الضربات العسكرية الامريكية عام :) وخلال الضربات المتلاحقة على مناطق حظر الطيران (no-fly ones) .
- استخدمت كافة السبل للضغط على المدنيين والعسكريين – سياسيا واقتصاديا وعسكريا .
- ثم جاءت الضربات العسكرية لتدمير البني التحتية – .
- وأخيرا الضربات العسكرية العنيفة والاحتلال المباشر عام وما نتج عنه من تدمير وانتهاك سيادة البلد كاملة .

المبحث الثالث : العملية السياسية ونقل السلطة الى الحكومة العراقية (مابعد عام) .

يعد انتقال العراق من نظام حكم مبني على تركيز السلطات وهيمنة الحزب الحاكم (الواحد) الى نظام حكم متعدد الاحزاب والاتجاهات الفكرية والسياسية مرحلة مهمة من مراحل تأريخ العراق السياسي، ومثل اي مرحلة انتقالية تمر بها الانظمة السياسية في العالم، اختلفت وتجاذبت القوى السياسية الفاعلة في العراق، ومن الطبيعي ان تظهر الاراء والتصورات المختلفة خلال المرحلة الانتقالية (انتقال السلطة) لنظام الحكم المراد تطبيقه في عراق ما بعد عام) وتحديدا بعد انتهاء فترة الحكومة العراقية المؤقتة وبعدها الحكومة العراقية الانتقالية والتي انتهت الى اتفاقية تشرين

---

[40] ينظر الوثيقة رقم (() الامر الثاني رقم (() الصادر عن سلطة الائتلاف المؤقتة القاضي بحل الكيانات العراقية ( ) ايار) الحرب على العراق ، مصدر سبق ذكره) s (.

[41] بول بريمر ،عام قضيته في العراق ، ترجمة عمر الايوبي ، بيروت ، دار الكتاب ، s s .

[42] باسل يوسف بجك ،قراءة قانونية لمستقبل وحدة شعب العراق ،المستقبل العربي ، العدد 4 s 4 .

[43] عدنان الهياجنة ،الحرب على العراق وتوازن القوى ،بيروت ،مركز دراسات الوحدة العربية ، s s .

الثاني من العام نفسه وكتابة الدستور المؤقت اي قانون ادارة الدولة للمرحلة الانتقالية وبموجب هذا القانون انتخبت حكومة جديدة وفقا للصلاحيات التي اقرها هذا القانون .

اولا:– نقل السلطة وتشكيل الحكومة الانتقالية الاولى .

حاولت القوات الامريكية إدارة العراق بصورة مباشرة ،وعليه عملت على تشكيل حكومة تساعدها على ادارة العراق، الامر الذي اعلن بموجبه الحاكم المدني (بول بريمر) رئيس الاداره المدنية الامريكية في العراق عن تأسيس مجلس الحكم الانتقالي بصلاحيات محددة (مقيدة) وتنبثق عنه حكومة ذات طبيعة انتقالية .

ولاشك ان الاحتلال بهذه الخطوات كان معبرا عن سعي الادارة الامريكية لوضع القرار رقم موضع التطبيق بما يتفق مع طموحاتها واهدافها ،إذ نص القرار على ان تساعد السلطة ادارة انتقالية بقيادة عراقيين ، وفي الوقت نفسه عبر عن مأزق الادارة الامريكية وقتئذ بعدم التمكن من حكم العراق مباشرة . وبصرف النظر عن كل ذلك ،فتلك الخطوة كانت مهمة يعتمد على ادائها وفاعليتها مستقبل العراق السياسي ومنها استكمال نقل السلطة الى قيادات عراقية منتخبة من قبل الشعب وممثلة لكافة مكونات الشعب وبصلاحيات واسعة من اجل استعادة السيادة الوطنية[٤٤] .

ان المجلس الانتقالي مثل تنوعا في الطيف الوطني والسياسي والتكوين القومي والديني العراقي ، ولم يكن بالامكان تجاهل قوى سياسية في المجتمع العراقي ،وقد اثار التقسيم المذهبي والعرقي انتقادات شديدة في الاوساط السياسية والفكرية على .لمستويين العراقي والعربي ، لاسيما ان هناك شعورا بأن ارادة المحتل هي التي تقف وراء مثل هذه التقسيمات التي لاتخلو من فكرة الطائفية والتمايزات الاثنية والقومية[٤٥] . مما اثار حساسيات ونعرات خطيرة لاسيما التعامل مع العنصر العربي (عرب العراق) والذين يؤلفون الغالبية وبنسبة) بالمئة من سكان العراق ، والذي انتج عنه نوع من الاختلال وربما الاستخفاف بعدم التقدير للعواقب التي قد تترتب على مثل هذا السلوك السياسي ومايتركه من اثار سلبية على مستقبل العراق السياسي .

وقد شكل مجلس الحكم من عضوا في تموز ،وفقا للمحاصصة العرقية والدينية والطائفية، ونص قرار مجلس الامن الدولي الذي حاولت الادرة الامريكية الاستناد اليه في تشكيل المجلس على مايلي (إن مسؤولية العراق هي بيد قوات الاحتلال الذي يسعى لتكوين ادارة عراقية مؤقته لحين اقامة حكومة ممثلة للشعب معترف بها دوليا)[٤٦] . وقد اصدر مجلس الامن الدولي قرارا في اب رقم [٤٧] والذي رحب بموجبه بصيغة مجلس الحكم الانتقالي في العراق. وكذلك القرار [٤٨] والذي اعد مجلس الحكم هذا تجسيدا للسيادة الوطنية. لكنها لاتمارس مباشرة (لكون السيادة مجمدة من وجهة نظر القانون الدولي بفعل الاحتلال)[٤٩]) وهذا ليس من باب التجني لان المجلس لايتمتع بسلطة تمثيلية او تنفيذية ،او بشخصية قانونية مستقلة او اهلية تعطيه حق ممارسة السيادة الوطنية[٥٠] . وهنا تم تحديد جدول زمني لصياغة الدستور وانتخابات تجري في ظله كموعد لنقل السلطة للحكومة

---

[44] ينظر الوثيقة رقم (() قرار مجلس الامن الدولي رقم الذي ينص على رفع العقوبات المفروضة على العراق منذ عام ويخول سلطة الاحتلال ادارة شؤون العراق ( ) ايار) الحرب على العراق ، مصدر سبق ذكره ،ص .

[45] عبد الحسين شعبان ،المشهد العراقي :الاحتلال وتوابعه في ضوء القانون الدولي ،بيروت ، مركز دراسات الوحدة العربية ، .

[46] بول بريمر ، مصدر سبق ذكره ،ص .

[47] ينظر الوثيقة رقم (() قرار مجلس الامن الدولي رقم (( )،الحرب على العراق ،مصدر سبق ذكره ،ص .

[48] ينظر الوثيقة رقم (()قرار مجلس الامن الدولي رقم ((تشرين الاول) ،المصدر نفسه ،ص .

[49] نقلا عن :عبد الحسين شعبان ،الدستور ونظم الحكم ،احتلال العراق وتداعياته عربيا واقليميا ودوليا ، بيروت ،مركز دراسات الوحدة العربية ، .

[50] عبد الحسين شعبان ، المشهد العراقي الراهن ، مصدر سبق ذكره ، ص .

العراقية لاحقا وتم بالفعل تحديد فترة حزيران [٥١]. وبهذا تم اجراء تشكيل مؤسسات الحكم في العراق والتي تكونت من ثلاث هيئات وهي الحكومة وهيئة الرئاسة والجمعية الوطنية (البرلمان)، ووفقا للنص الدستوري الانتقالي فأن اغلب السلطات والاختصاصات التنفيذية تقع تحت مسؤولية رئيس الحكومة الممثلة برئيس الوزراء . الامر الذي دخلت فيه الاطراف السياسية الرئيسة في العملية السياسية في عملية مساومات ونزاعات حادة لتشكيل هذه الهيئات .وكذلك واجهت الحكومة صعوبات عدة للقيام باداء اعمالها لعل اهمها تلك المرتبطة بالوضع الامني (العنف المسلح)، وبهذا شهدت فترة الحكومة تصعيد في المواجهات مع عناصر التمرد المسلح المختلفة في العراق، ورغم ذلك استمرت الحكومة بعملها من خلال نجاح حكومة اياد علاوي في تأمين اجراء انتخابات يوم . كانون الثاني) في جميع مناطق العراق[٥٢].

ووفقا لما نص عليه الدستور العراقي المؤقت فإن العراق شهد اول تنظيم للانتخابات بعد سقوط النظام السابق (صدام حسين) في نهاية كانون الثاني وهذا الاجراء يعد الخطوة المركزية في بناء نظام سياسي عراقي جديد يتسم بالشرعية التي تكتسب من قبل الناخب من اجل تقرير مصير العراقيين بأنفسهم لتحقيق السيادة كاملة. الا ان هذه المرحلة اتسمت بطابع الانقسامات والمساومات بين السياسيين ،لاسيما من قبل الاحزاب والقوى السنية فيما يتعلق بالمشاركة في الانتخابات ومن ثم العملية السياسية، فأن هيئة علماء المسلمين لم تشارك بالانتخابات، بينما قررت الاحزاب العلمانية والاسلامية المشاركة في العملية السياسية والانتخابات معا، وقد برر الحزب الاسلامي مشاركته بالاتي (نحن قررنا المشاركة بالعملية السياسية على اساس ان غيابنا هو ضرر اكبر ممثل لغياب دور السنة العرب على المشاركة في تشكيل مستقبل العراق السياسي في هذه المرحلة الحرجة من جهة ،ومن جهة اخرى ،فأنه يفقدنا التأثير المباشر لاحباط المساعي التي تريد اضفاء الشرعية على بقاء المحتل لاطول فترة زمنية في عراقنا الحبيب)[٥٣]. وبالمقابل لم تشارك بعض الاحزاب السنية الرئيسة في انتخابات . من كانون الثاني بالترشيح للانتخابا [٥٤]. الامر الذي انعكس على نتيجة القوائم السياسية التي تنافست في هذه الانتخابات على النحو الاتي :

- قائمة الائتلاف العراقي الموحد .
- القائمة العراقية .
- قائمة عراقيون .
- قائمة الاتحاد الكردستاني .
- قائمة اتحاد الشعب .
- قائمة تجمع الديمقراطيين العراقيين .
- قائمة جبهة تركمان العراق . وقد توزعت مقاعد الجمعية الوطنية العراقية بين الكتل والاحزاب السياسية المتنافسة على النحو الذي يوضحه الجدول رقم (() .

الجدول رقم (() .

---

[51] ينظر القرار رقم (حزيران) حول نقل السلطة الى العراقيين ،الحرب على العراق ، مصدر سبق ذكره ،ص .

[52] التقرير للاستراتيجي العربي – القاهرة ،الاهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية ، . . .

[53] رشيد الخيون . عام من الاسلام السياسي السنة ،ابو ظبي ،مركز المسبار للدراسات والبحوث ، . .

[54] المصدر نفسه.

[55] التقرير الاستراتيجي العربي – ، مصدر سبق ذكره ،ص . .

توزيع مقاعد الجمعية الوطنية المائتان والخمسة والسبعون حسب نتائج انتخابات .كانون الثاني

. .

اسم القائمة	رقم القائمة	عدد الاصوات	عدد المقاعد
منظمة العمل الاسلامي العراقي	.	)	
التحالف الكردستاني	.		
الائتلاف العراقي الموحد	.		.
الجبهة التركمانية العراقية	.	)	
قائمة الرافدين الوطنية	.	)	
عراقيون	.	:	
التحالف الوطني الديمقراطي	.	)	
الجماعة الاسلامية الكردستانية	.	)	
القائمة العراقية	.		
كتلة المصالحة والتحرير	.	)	
اتحاد الشعب	.	)	
الكوادروالنخب الوطنية المستقلة	.	)	
المجموع			.

والملاحظ ان القوائم الفائزة في الانتخابات اتسمت بشكل اساسي في جوهرها ، بالطابع الطائفي والديني والعرقي، الامر الذي يوضح طبيعة وتركيبة المجتمع العراقي ،اذ وضحت الفقرة— – من قانون ادارة الدولة للمرحلة الانتقالية، العراق بأنه بلد متعدد القوميات والاديان والطوائف[٥٦]. وبعد اعلان نتائج الانتخابات انتقلت القوى السياسية الفائزة الى مرحلة تشكيل الحكومة لادارة شؤون البلد، ثم مرحلة صياغة مسودة الدستور الدائم والتصويت عليه ،وقد تعرضت مرحلة تشكيل الحكومة الى صعوبات قوية في تشكيلها لكثرة المنازعات والمناورات بين الاطراف السياسية الفاعلة حول رئاسة الدولة والبرلمان (الجمعية الوطنية)، مما نتج في اخفاق القوائم الفائزة من الحصول على الاغلبية المطلقة الامر الذي ساد النظام السياسي الجديد نظرا للتعدد الاثني والعرقي فضلا عن طبيعة النصوص الدستورية والتي تعطي طابع الاغلبية البسيطة غير الكافية لتشكيل الحكومة وتمرير القرارات السياسية المهمة.

وفي هذا السياق حصل تطور ملحوظ في مسارتوجه الاحزاب السنية بعد اعقاب مرحلة الانتخابات من خلال مطالبة قادة الكتل السنية بتمثيل رئيسي في مؤسسات النظام السياسي الجديد ، ايضا صدرت عدة فتاوى من هيئة علماء المسلمين لابناء الطائفة السنية للانخراط في صفوف القوات المسلحة كالجيش والشرطة العراقية ،وبالمقابل اظهر قادة الكتل الشيعية ترحيبها بهذا التغير والتطور مؤكدة حرصها على تمثيل الاطراف السنية لتعزيز شرعية الحكومة الجديدة

[56] المصدر نفسه، ص .

،ومتخطية عقبة الوضع الامني الخطير، وتكونت الحكومة برئاسة ابراهيم الجعفري واربعة نواب وواثنان وثلاثون وزيرا ، وهذا يوضح مدى التباينات السياسية والطائفية والتي استند عليها تشكيل الحكومة العراقية الجديدة[٥٧].

تشكيل لجنة صياغة الدستور العراقي الدئم تشرين الاول . ان الخطوة الثانية بعد تشكيل الحكومة الجديدة هي تشكيل لجنة صياغة مسودة الستور والتي استغرقت وقتا طويلا ،بسبب الخلاف حول تمثيل السنة في اللجنة التحضيرية لاعداد الدستور ،وقد طالب ممثلوا السنة بأن يكون لهم مقعدا في لجنة صياغة الدستور وان يكون لهم ايضا حق التصويت عليه ، بالرغم من ضعف تمثيلهم في البرلمان ،وكذلك حصل خلاف حول عدد من البنود الواردة في مسودة الدستور حالت دون التوصل الى اتفاق بشأنها حتى قبيل الاستفتاء عليه في منتصف تشرين الاول [٥٨].

تضمنت مسودة دستور العراق الذي اقرته الجمعية الوطنية العراقية ديباجة و مادة موزعة على ستة ابواب وفق التسلسل الآتي[٥٩]:

- ديباجة
- الباب الأول :المبادئ الأساسية ، من المادة :الى المادة .
- الباب الثاني : الحقوق والحريات ،من المادة إلى المادة .
- الباب الثالث : السلطات الاتحادية ،من المادة : إلى المادة .
- الباب الرابع :اختصاصات السلطات الاتحادية ،من المادة إلى المادة .
- الباب الخامس:سلطات الأقاليم ،من المادة إلى المادة .
- الباب السادس :الإحكام الختامية والانتقالية ، من المادة إلى المادة .

حصلت أيضا مواقف وأراء مختلفة تجاه الدستور تمثلت بالاتي :

:- الموقف المؤيد لما جاء في بنود الدستور ومنها مسألة الفدرالية وتبنى هذا الموقف الائتلاف العراقي الموحد والاتحاد الكردستاني .

- الموقف الرافض لبعض بنود الدستور لاسيما مايتعلق بهوية العراق والفدرالية واجتثاث البعث وعبر عن هذا الموقف الحزب الإسلامي وبعض القوى السنية الأخرى .
- الموقف الثالث وقد مثله الحزب الإسلامي الذي تحول من الرفض إلى المساندة بعد الموافقة على إجراء تعديلات على البنود المعترض عليها من قبلهم .

وقد تم الاستفتاء على مشروع الدستور العراقي الدائم في تشرين الاول ، إلا إن نتيجة التصويت لم تعلن حتى تشرين الأول من الشهر نفسه، بسبب التأخير في تدقيق النتائج والذي اثار الشكوك في نزاهة الانتخابات من الإطراف السنية ،لاسيما بعد إن أظهرت نتائج التصويت الايجابية (العالية) لصالح الدستور في عدد من المحافظات الجنوبية ذات الأغلبية الشيعية وكذلك الأكراد ، وفي) تشرين الأول أعلنت المفوضية العليا للانتخابات في العراق نجاح الدستور وحصوله على التأييد الوطني بنسبة في المائة ويوضح الجدول رقم (() نتيجة الاستفتاء[٦٠].

---

[57] 57 يمثلون الائتلاف العراقي الموحد و يمثلون الاتحاد الكردستاني و يمثلون العرب السنة وواحد للكلدواشوريين ،ينظر : التقرير الاستراتيجي العربي : – : ، القاهرة ، الاهرام للدراسات السياسية و الاستراتيجية : .

[58] ينظر مسودة الدستور العراقي والتعديلات النهائية التي اقرتها الجمعية الوطنية (58 تشرين الاول :) :بدور زكي احمد واخرون،مأزق الدستورنقد وتحليل ، بغداد– بيروت ، معهد الدراسات الاستراتيجية ،: .

[59] مركز دراسات الوحدة العربية ،الحرب على العراق ، مصدر سابق ،ص: –: .

[60] ينظرنتائج الاستفتاء على مسودة الدستورفي العراق (60 تشرين الاول) :الحرب على العراق ، مصدر سبق ذكره ،ص) : .

جدول رقم (()

نتيجة الاستفتاء على الدستور في المحافظات العراقية كافة :

المحافظة	نسبة التأييد%	نسبة الرفض%	المحافظة	نسبة التأييد%	نسبة الرفض%
دهوك	)	) :	واسط	)	) :
اربيل	)	) :	بابل	)	) :
السليمانية	)		كربلاء	)	) :
التأميم	)	)	القادسية	)	) :
نينوى	)	)	النجف	)	) :
صلاح الدين	)	)	ميسان	)	) :
ديالى	)	)	ذي قار	)	) :
الانبار		)	البصرة	)	) :
بغداد	)	)	المثنى	)	) :

المجموع : التأييد =) % .الرفض =) %

الانتخابات البرلمانية ((كانون الاول) :) :

أعلنت المفوضية العليا للانتخابات في العراق عن مشاركة % . كما سياسيا وحزبيا في الانتخابات النهائية للجمعية الوطنية (البرلمان) التي اجريت في) كانون الاول) : ، ويمكن الإشارة الى ابرز التحالفات والكتل السياسية المشاركة في الانتخابات بالاتي : – الائتلاف العراقي الموحد -- التحالف الكردستاني -- القائمة العراقية الوطنية – جبهة التوافق العراقي -- الجبهة العراقية الموحدة -- المؤتمر الوطني العراقي --تجمع عراق المستقبل ، فضلا عن قوى وكيانات سياسية أخرى شاركت في الانتخابات . وتظهر السمة البارزة للانتخابات بالاصطفافات الحزبية والفئوية على أساس الدين والعرق والعشيرة ،وكذلك اتسمت الانتخابات بزيادة عدد المشاركين في التصويت والتي بلغت % وبواقع % مليون ناخب عراقي من أصل % مليون ناخب مسجلين في قوائم الانتخابات وفقا لما أعلنته جهات رسمية عراقية ، ويرجع السبب في هذه الزيادة الى مشاركة الاحزاب السنية في الانتخابات ، فظلا عن تحسن الوضع الأمني المسيطر عليه من قبل القوات العراقية في يوم الانتخاب[٦١] .

أعلنت المفوضية العليا للانتخابات في كانون الاول النتائج الاولية للانتخابات البرلمانية وذلك بتقدم الائتلاف العراقي الموحد بنسبة مقعد ويليه بالمرتبة الثانية التحالف الكردستاني مقعد والمرتبة الثالثة من نصيب جبهة التوافق مقعد ،هذا ماثار ردود فعل سلبية من الاطراف السنية لنتائج الانتخابات والشكوك بحصول عمليات تزوي بنتائج الانتخابات ، الامر الذي نتج عن تشكيل لجنة من قبل الهيئة المشرفة على الانتخابات لإعادة تقويم عمليات التدقيق والفرز لنتائج الانتخابات وقد اقرت اللجنة الدولية بحدوث عمليات تزوير دون التمكن من تحديد

[61] التقرير الاستراتيجي العربي)–) ،مصدر سبق ذكره ،ص .

حجمها الفعلي ،وفي . كانون الثاني) اعلنت المفوضية العليا للانتخابات النتائج دون اي تغير فيها ينظر الجدول رقم (()[٦٢] .

الجدول رقم (()

اسم الكيان	رقم القائمة	عدد الاصوات	عدد المقاعد
الائتلاف العراقي الموحد		)	
التحالف الكردستاني		)	
جبهة التوافق العراقية		)	
القائمةالعراقية الوطنية			
الجبهةالعراقية للحوارالوطني			
الاتحادالاسلامي الكردستاني			
كتلةالمصالحة			
الرساليون			
الجبهةالتركمانيه		:	
قائمةالرافدين		:	
قائمةمثال الالوسي		:	
الحركةالايزيدية للاصلاح والتقدم		:	

تشكيل الحكومة العراقية) شباط) :

حصل اجماع على تشكيل حكومة وحدة وطنية الا ان الخلافات السياسية قد برزت حول قواعد تشكيل هذه الحكومة، وهنا طالبت قادة الاحزاب الشيعية بأن تشكيل الحكومة العراقية يجب ان يكون وفقا لنتائج الانتخابات البرلمانية من اجل ان يكون لقادة الكتل الشيعية الدور الاكبر في الحكومة ويكون برامج تشكيلها وفق الشروط التي يعدها الائتلاف الشيعي الموحد الفائز الاول في الانتخابات الامر الذي رفضه قادة الكتل السنية لهذه المطالب مطالبين بأن تكون الحكومة متوازنة بين الكتل السياسية من حيث التكوين ورسم سياساتها، اما الدور الكردي فكان الوسيط بين الاطراف الشيعية والاطراف السنية.

وقد اثارت عملية تشكيل الحكومة الجديدة صراعا وانقساما بين الائتلافات والكتل المختلفة، اذ صادف اعادة ترشيح ابراهيم الجعفري رئيس للوزراء رفض من قادة الكتل السنية والكردية وهذا ما اجبر الاخير التخلي عن الترشيح لرئاسة الحكومة مرة ثانية وتم ترشيح نوري المالكي بدلا عنه لرئاسة الحكومة الذي نال الترحيب من جميع الاطراف السنية والكردية .وفي شباط تم إعلان تشكيل الحكومة ممثلة لجميع مكونات الشعب العراقي وفقا

[62] ينظر نتائج الانتخابات النهائية للجمعية الوطنية العراقية (62 فبراير)) على الموقع : o. www.ieci

للمحاصصة الطائفية والعرقية والمذهبية والمتمثلة برئيس الجمهورية جلال الطالباني ونائبين له طارق الهاشمي وعادل عبد المهدي وانتخب نوري المالكي رئيسا للحكومة ومحمود المشهداني رئيسا للبرلمان[٦٣]. وبهذا شكلت الحكومة وحسب مقتضيات المصلحة العامة وبما ينسجم واستقرار البلد .

الانتخابات البرلمانية العراقية . .

أجريت الانتخابات البرلمانية في . والتي أسفرت عن فوز جزئي للقائمة العراقية ،اذ حصلت على مقعد، ثم حلت بالمرتبة الثانية قائمة ائتلاف دولة القانون ب مقعدا إما المرتبة الثالثة فكان من نصيب الائتلاف الوطني العراقي الذي حصل على مقعدا و مقعد للتحالف الكردستاني[٦٤]. قد كانت الانتخابات مثيرة للجدل ومحل خلاف بين القوائم الفائزة الرئيسة (القائمة العراقية وقائمة دولة القانون)[٦٥]. لاسيما ما يرتبط بنتائج الانتخابات ، الحال الذي بموجبه تم إعادة التدقيق والفرز لتلك النتائج ،وفي . مايس أعلنت المفوضية المستقلة للانتخابات انه بعد إعادة فرز : صندوق انتخابي لم يثبت حدوث تزوير او تغيير في النتائج ،وعليه أعلنت المفوضية العليا نتائج الانتخابات البرلمانية العراقية الجديدة في . اذار ، ومن ثم افتتاح البرلمان الجديد في . حزيران). ومن خلالها شكلت الحكومة الجديدة كسابقتها ممثلة لكافة اطياف الشعب العراقي .

وكانت أهم القوائم المشاركة في الانتخابات هي[٦٦] :

:. قائمة ائتلاف دولة القانون.

.. القائمة العراقية.

. الائتلاف الوطني العراقي.

. التحالف الكردستاني.

. ائتلاف وحدة العراق.

. جبهة التوافق العراقية.

. قائمة التغيير.

. قائمة أحرار.

. قائمة اتحاد الشعب .

المبحث الرابع : أسس واليات تعزيز سيادة العراق الوطنية .

أولا :الحوار والمصالحة الوطنية :

من المعلوم إن العراق اليوم في أمس الحاجة الى الحوار والانسجام بين مكونات الشعب كافة من اي وقت مضى ،إذ بعد مرور اكثر من تسعة سنوات على صدمة الاحتلال غير المشروع ومابعد الانسحاب ، مازالا يشكلان الحوار والمصالحة الوطنية مطلبا رئيسا في برامج العملية السياسية لاسيما بعد مرحلة الاحتلال الامريكي وما افرزه من نتائج سلبية تمثلت بالاتي : تفكيك تركيبة المجتمع العراقي المتنوعة (المار ذكرها) عن قصد حتى اصبح الوضع الحالي مكون بفعل فاعل من اجل ان يصبح الواقع السياسي غير مستقر(مأزوم) لم يالفه واقع العراق الان .الامر الذي صار

---

[63] التقرير الاستراتيجي العربي)–) ، مصدر سبق ذكره ،ص) –) .

[64] ويكيبديا ،الموسوعة الحرة .

[65] www.eleph.com

[66] ويكيبديا ،الموسوعة الحرة.

فيه الحوار والانسجام هدفا يتطلع الية العراقيون للحد من اثارالماضي بكل سلبياته ، وتصبح المفاهيم والافكار الخاطئة التي اريد أن تكون سمة المجتمع العراقي ونظامه السياسي[٦٧]، نعم استطاعت الولايات المتحدة الامريكية خلال مرحلة النظام السابق (صدام حسين) وبعد احتلالها العراق من قطع سبل الحوار والتواصل بغية استمرار ظاهرة الانقسام بين مكونات الشعب العراقي فقد سبق ان طرح موضوعة المصالحة ابان النظام السابق كسبيل الى خروج العراق وشعبه من بين سنديان العقوبات الدولية (المار ذكرها) وقسوة النظام الاستبدادي (صدام حسين)، بيد ان النظام السابق رفض الانصياع للحوار والمصالحة ، وبدلا من يقدم التنازل للشعب العراقي قدمها لقوى الاحتلال الاحنبي عبر الموافقة على القرارات الدولية والتي جعلت العراق فاقد للسيادة الوطنية (ارضا وشعبا) والحرية[٦٨]. حتى صار الحديث عن المصالحة بمثابة المشروع الصعب تحقيقه بين القوى السياسية الفاعلة وصولا الى علاقة تلك القوى بالشعب العراقي[٦٩].

فالمصالحة الحقيقية لابد ان يتواءم معها حوار ومصراحة: والسؤال المطروح المصالحة مع من؟ وبين من؟ بمعنى من هم اطراف المصالحة؟ فإن أي تشخيص يحاول استبعاد اي اطرف دون اخر عدا من ارتكب جرائم انسانية بحق الشعب العراقي قد يجهض اي جهد يرمي الى امن وسيادة البلد وانجاح العملية السياسية . مطلوب ايضا التأكيد على مسؤولية جميع الاطراف المعنية عن الحالة التي يمر بها العراق اليوم ، النخب السياسية الفاعلة ،قوى المعارضة العراقية ، قادة النظام السابق ودول الجوار الجغرافي للعراق[٧٠].

ومن اجل ان يكون الحوار ناجحا ، يجب التزام الاحترام المتبادل والوضوح ، ولابد للمشاركين في المصالحة والحوار ان يكونوا مستعدين لتقبل التصويب والنقد لمعالجة اخفاقات اي عمل سياسي لايحقق مصلحة البلد من اجل تكريس اسس العملية السياسية ، فظلا عن ادراك الجميع بأن الحوار ضرورة ملحة من ضرورات تعزيز وحدة وسيادة العراق الوطنية ،وهي يجب ان تكون مؤسسة على الانسجام والتفاعل وفق مناخ من الصدق والشفافية وهذا كفيل بتحقيق الوحدة والاندماج بعيدا عن الانقسام ،لاسيما ان العراق اليوم يخوض تجربة الوفاق الوطني على انقاض دولة منهارة ومجتمع متنوع من حيث الاديان والطوائف والاتجاهات ويحاول الحفاظ على وحدته وسلامة اراضيه وهذا يعد تحديا صعبا امام الشعب على امكانية الاندماج الوطني في اطار مجتمع تعددي اولا، وان يقدم الشعب اليوم مثالا للاخرين على كيفية ايجاد حل للمجتمعات المنقسمة اثنيا في اطار توافقي ثانيا ايضا هنالك حاجة ملحة لدعم الهوية الوطنية وتكيفها مع ظرف العراق الحالي[٧١].

الملاحظ ان السلوك السياسي المعمول بموجبه في العراق اليوم في محاولات بناء وحدة العراق الوطنية ورأب الصدع من خلال الحوار ادى الى الانقسام والتشظي السياسي وهذا يتنافى مع المصلحة العليا للشعب عامة والذي تكبد الخسائر الفادحة وذلك للاسباب الاتية[٧٢]:

:- غلبة المصالح الخاصة على مصلحة الوطن .

- غلبة اسلوب القوة (العنف) على اسلوب الحوار البناء .
- غلبة القناعات السابقة على المرونة والمفاهيم العقلانية المشتركة .

---

[67] خيري عبد الرزاق جاسم ،العملية السياسية في العراق ومشكلات الوصول الى دولة القانون ،مركز العراق للدراسات ،) 6 6 .

[68] عامر حسن فياض ، افكار في التأطير الوطني لمعادلة السيادة والاحتلال والامن الوطني ، بيت الحكمة ، بغداد ،العدد 68 .

[69] المصدر نفسه.

[70] المصدر نفسه.

[71] صلاح نصراوي ،المصالحة الوفاق الوطني في العراق ،السياسة الدولية ، القاهرة ، العدد 7 .

[72] خيري عبد الرزاق ، مصدر سبق ذكره ،ص72 .

السؤال المهم ما المطلوب اليوم ،من القوى السياسية الرئيسة في العراق ؟

اولا : يجب ان يترفع المسؤولين العراقيين كافة ، سواء من كان ضمن تشكيلة العملية السياسية برمتها ام خارجها (المعارضة) عن كل تصور او نظرة ضيقة من اجل ايجاد افضل السبل للخروج من الازمات السياسية الخانقة .وان يعلم السياسين ان الاولوية اليوم لاسيما بعد انسحاب قوات الاحتلال غير الشرعي ليست في معرفة من يحكم العراق وانما معرفة الكيفية الصحيحة لحكم العراق واعادة الثقة بين السلطة والشعب وازالة سلبيات الماضي ،فضلا عن ذلك لابد من الاهتمام على انه في مركز وصميم وحدة وسيادة العراق الوطنية ذخيرة حية لاتنتهي هي الاسلام بحضارته وعقيدته التي لاحدود لها تستطيع في اي وقت على التعبئة ومقاومة الظلم والاضطهاد والعدوان الخارجي واول اهدافها الدفاع عن السيادة الوطنية .

ثانيا : الحوار هنا يتطلب مدخلين متفاعلين هما :

:- التفاعل السياسي (الاندماج): ويعني التماسك القائم بين اعضاء المجتمع المتنوع والمختلف من حيث الجماعات والافراد ،ويكون هذا الاندماج مبني على القبول وليس العكس .

- الحوار الناجح لتعزيز السيادة الوطنية: السيادة تعني في اوسع معانيها هي: صناعة واتخاذ وتطبيق القرار السياسي. وهذه الوطنية محكومة بعملية تأسيسية بنائية ذات طابع ينبغي ان تستبعد من الياتها العنف والعسكرة[٧٣]. وهنا يقع على عاتق القوى السياسية الفاعلة في العراق مسؤولية الحفاظ على سيادة ووحدة العراق من خلال اتخاذ جميع التدابير الممكنة لتحقيق هذا الهدف وبناء قواعد دستورية فاعلة تمارس بموجبها النخب السياسية وظيفة تسوية الخلافات والنزاعات وليس انتاجها.

ثانيا :اسس تعزيز سيادة العراق الوطنية وسلامته الاقليمية .

على الرغم من طبيعة القرارات الصادرة بشأن العراق في مجلس الأمن الدولي منذ عام)وحتى) وما بعدها، والتي استقرت بالإشارة الى الحفاظ على سيادة العراق الوطنية ، ونشير الى القرار رقم)/) الذي نص في الفقرة الثالثة من الديباجة على ان المجلس يؤكد : من جديد سيادة العراق وسلامته الاقليمية ، ويشدد على حق الشعب العراقي في تحديد مستقبله السياسي بحرية[٧٥]. وجاء التأكيد نفسه في الفقرة الثالثة من ديباجة القرار : / : [٧٦].

وكذلك أشارت الفقرة الاولى من قرار مجلس الأمن الدولي رقم : / : [٧٧]. بأن المجلس يعيد تأكيده على سيادة العراق الوطنية .اما القرار رقم : / : [٧٨]/ فقد أكدت الفقرة الربعة من ديباجته على استقلال العراق وسيادته ووحدته وسلامته الإقليمية . ولاشك ان الاحتلال بحد ذاته شكل خرقا وانتهاكا لسيادة العراق الا ان مبدأ الحفاظ على سيادة البلد يبقى التزاما دستوريا ووطنيا مدعوما بالقانون الدولي ، والحفاظ عليه يشكل قاعدة آمرة في القانون ويعد انتهاكه من قبل أية دولة أخرى جرما محرما ، وعليه فالحفاظ على سيادة العراق مسؤولية دستورية تتحملها السلطة السياسية ،ومن الأسس المطلوبة للحفاظ على سيادة العراق :هي تنظيم حملة وطنية من اجل التعايش

---

[73] المصدر نفسه ،ص73-73 .

[74] عامر حسن فياض ،افكار في التأطير الوطني ،مصدر سبق ذكره ،ص74 .

[75] ينظر القرار رقم : ،مصدر سبق ذكره .

[76] ينظر القرار رقم : ،مصدرسبق ذكره .

[77] ينظر القرار رقم : ،مصدر سبق ذكره.

[78] ينظر القرار رقم : ، مصدر سبق ذكره .

السلمي ونبذ الخلافات والنزاعات ، فكيف ؟ ومن اي مكان تبدأ هذه الحملة ؟ ان ظاهرة عدم الاستقرار السياسي في العراق اليوم بسبب حالة الانقسام الطائفي والعرقي الذي أنتجته الممارسات الخاطئة للنظام السابق وعن قصد سلوكية قوات الاحتلال بهذا الشأن .هذا الأمر لايتم تصحيحه عبر السلاح والعنف بل من خلال لغة الحوار وبإرادة عراقية وطنية مشتركة بنفس القدر الذي اعتمدت عليه تلك الإرادة التي رفضت الوجود الأجنبي (الاحتلال) حتى انسحابه (الانجلاء) واستعادة السيادة الوطنية ، غير ان هذا يتطلب جملة أسس لتعزيز وحدة وسيادة العراق الوطنية بالاتي :

:- تعد حقوق الإنسان احد الأسس الواجب تحقيقها لبناء الوحدة الوطنية من حيث ،

- الاعتراف بتركيبة المجتمع العراقي المتنوعة دينيا واثنيا وقوميا .
- الاعتراف بحق الاختلاف مابين المتنوعين من حيث مصالحهم وأهدافهم المختلفة .
- فقا لما أشارت اليه الفقرة الثانية من الإعلان الصادر عن المؤتمر العالمي لحقوق الإنسان المنعقد في فينا بين الى عام تعبير تعزيز السيادة ضمن ممارسة الشعوب لحقها في تقرير المصير والحفاظ عليها واجب وطني تكفله جميع القوانين الدولية .

- اعتماد مبدأ الديمقراطية في حياة الشعب والمنهج ألتعددي في الحياة السياسية ،فمن دون ذلك لايمكن تحقيق وحدة العراق وسيادته.
- اعتماد مبدأ التداول السلمي للسلطة السياسية وهذا يقترن اعتماد التمثيل بالانتخابات .
- الاعتراف بالتعددية الحزبية : الوطن لايمكن ان يقوده حزب واحد اوتيار سياسي منفرد بل يجب ان يقاد من قبل جميع مكونات الشعب، ولابد من الاشاره الى ان التعددية الحزبية والتنظيمات السياسي التي انتشرت مؤخرا يتطلب منها ان تكون المرجع لبناء مستقبل العراق وتعزيز المواطنة الحقيقية بدلا من اللجوء الى المعايير الطائفية والعرقية التي تكرس تجزأت البلد .
- ان الفدرالية تعد ركيزة أساسية ايضا ، بعد ان تدرس دراسة علمية بروح وطنية توفر لهذا الشعب سيادته الوطنية لا الى تجزأته ، وهنا الفدرالية لاخوف منها اذا قامت وفق أساسين لاثالث لها [79] :

- ان تقوم الفدرالية على معايير جغرافية وليس على اساس قومي او عنصري او ديني او طائفي .
- ان تكون ديمقراطية المشاركة وليس ديمقراطية الموافقة هي اساس ممارسة السلطة الفدرالية وسلطات الاقاليم المحلية وهنا القاسم المشترك بين الفدرالية والسيادة الوطنية تنطلق من المشاركة الجماعية في الحفاظ على سيادة البلد منطلقها مصنوع برأي الاغلبية ورضا الاقلية ،وبهذا فان اسس الفدرالية هنا لاتتعارض مع السيادة الوطنية .

ثالثا :سيادة العراق الوطنية مابعد الانسحاب الامريكي ما المطلوب ؟.

ان مرحلة مابعد الانسحاب الامريكي من العراق واستعادة السيادة الوطنية للعراقيين يتطلب جملة من المتطلبات الواقعية يمكن ادراجها بالاتي[81]:

تأكيد مبدأ الفصل بين السلطات (التشريعية والتنفيذية والقضائية) على النحو الاتي.

---

[79] المصدر نفسه.

[80] نقلا عن :باسيل يوسف ،الوحدة الوطنية لشعب العراق ،بيت الحكمة ،دراسات سياسية ، العدد880 : .

[81] عامر حسن فياض ،تقرير الوحدة الوطنية بين الفدرالية والمركزية ،بيت الحكمة ، دراسات سياسية ،العدد881 8- 8.

– السلطة التشريعية: تعد السلطة التشريعية محور حياة الدولة الحديثة وترجمة سياساتها العامة ، وهي تكون المشرفة على السلطة التنفيذية في اداء اعمالها، ويتطلب منها مايلي:

- الاسراع في انجاز جميع المشاريع والقوانين التي تسهل عمل الحكومة في جميع النواحي.
- تفعيل دور الرقابة الدستورية ومكافحة الفساد بشتى اشكاله.
- تعزيز الخطاب السياسي بما يتواءم مع وحدة وسيادة العراق.
- الابتعاد عن الخطاب الطائفي .
- الالتزام بالدستور في حل جميع الخلافات والنزاعات مابين الفرقاء السياسين بما يعزز سيادة البلد .
- تاكيد جوهر العملية السياسية الديمقراطية ،وجعل الانتخاب وصندوق الاقتراع الفيصل لتغيير الحكام لا لصناعتهم وذلك باعتبار الشعب مصدر السلطات واساس شرعيتها .

– السلطة التنفيذية : تكون مسؤولة في تنفيذ اعمالها امام السلطة التشريعية .

- الاسراع باعداد برنامج حكومي يتضمن السياسات العامة الواجب تنفيذها في جميع قطاعات الدولة .
- الاسراع باجراء تعداد سكاني لجميع ابناء الشعب العراقي .
- تفعيل دور الدبلوماسية مع دول الجوار .
- العمل على عقد مؤتمرات على المستوى الدولي والاقليمي والمحلي لفتح صفحة جديدة في طبيعة العلاقات العراقية مع دول العالم .

– السلطة القضائية :

- احترام السلطة القضائية – وان تكون مستقلة ويجب ان ترتكز على مجلس القضاء الاعلى وهو الضمانة لاستقلال السلطة القضائية الحقيقية لتطبيق الدستور والقانون ومنع اي تدخلات بأختصاصه .
- اعداد برامج وطنية للتوعية القانونية .
- حسم جميع الدعاوى القضائية وبدون تمييز والمرتبطة بالمدانين والسجناء لاسباب مختلفة .

متطلبات اخرى على مستوى الشعب وغيرها :

- التمسك بالوحدة الوطنية كهدف اسمى .
- مساعدة الحكومة في معالجة اثار الاحتلال والتنفيس عن هموم الشعب واستعادة الثقة مع الشعب .
- التعاون مع الاجهزة الامنية في التصدي للارهاب واعمال العنف المستمرة في العراق اليوم .
- التأكيد على المساواة بين ابناء الشعب الواحد والابتعاد عن كل مايسيء لوحدة الصف العراقي ومحاسبة كل من يشجع على الاعمال التقسيمية .
- تأكيد اللامركزية : كصيغة للادارة والسياسة والاقتصاد والتخلص من اثار الانظمة العنصرية الشوفينية السابقة
- ضمان الحريات الاساسية الاربعة :حرية التعبير ،وحق الاعتقاد ، وحق التنظيم الحزبي والمهني النقابي ،وتأسيس الجمعيات وفق المشاركة السياسية في ادارة الحكم .

[82] عزيز جبر شيال انتهاء الاحتلال وعودة السيادة الوطنية بحث غير منشور، الجامعة المستنصرية العلوم السياسية ، ––.

- التأكيد على بناء القوات المسلحة (جيش وبقية صنوف القوات المسلحة) بشكل نظامي بعيدا عن الانتماءات الحزبية والسياسية وان يكون هدفها الدفاع عن الوطن وحماية امنه وسيادة بلده .

الخاتمة والتوصيات

إن سيادة العراق الوطنية تعرضت لاقسى امتحان سياسي عرفه تاريخ العراق الحديث والمعاصر من الممارسات السلبية للانظمة السابقة وطبيعة العلاقات الداخلية والخارجية والتي انتهت (هدرت السيادة) بفعل الاحتلال الامريكي غير المبررعام ومانتجه من افرازات عقيمة اضرت بسيادة ووحدة العراق الوطنية اثناء مرحلة الاحتلال وحتى استعادة السيادة الكاملة بعد انسحاب الاحتلال وانتقال السلطة الى حكومة عراقية والتي تكون امامها مسؤولية الحفاظ عليها، وهنا لاريد ان اكون احادي الرؤية لما اوصي به من اجل تعزيز سبل الحفاظ على سيادة العراق ،وعليه سأكون حياديا في الرؤية والتصور لاقترح بعض التصورات التي تعزز من سيادة بلدنا وفقا لما ذكر سابقا وهي تندرج بما يأتي :

الوضع الداخلي :

:- إنضاج وخلق رأي شعبي وطني وتعبوي وحزبي يؤمن بأهمية وحدة وسيادة العراق الوطنية ، من خلال المبادرات السلمية المبنية على الحوار والتسامح والمصالحة الوطنية الحقيقية كعامل مهم للقضاء على ظواهر عدم الاستقرار السياسي والاقتصادي والثقافي والاجتماعي بل وحتى الحضاري .

- معالجة الانفلات الأمني بجهد وطني استثنائي من خلال التعاون مع قوى الجيش والشرطة لتحقيق هذا الهدف.
- تحسين الوضع الاقتصادي للشعب العراقي والاهتمام بالكوادر المثقفة والفكرية التي تشكل اساس تطور وتقدم البلد في مختلف المجالات .
- طرح برنامج وطني عام لبناء العراق الجديد يستند على فكرة المواطنة الحقيقية بغض النضر عن الانتماءات الحزبية او الطائفية او الفئوية الضيقة .
- استحداث مجلس خاص يعنى بالسيادة الوطنية وسبل الحفاظ عليها يضم جميع مكونات الشعب
- التمسك بالمنهج السلمي والديمقراطي العصري في معالجة العقبات التي تواجه العملية السياسية الحالية .
- الالتزام بمبدأ الشراكة الوطنية ، بدون تهميش اي طرف أخر .
- وضع مسألة كركوك ضمن حسابات التعايش القومي والإخاء الوطني وهذا يتطلب على الصعيد العملي)لاجرائي توفير اليات دقيقة تتمثل بالاتي :

- تشكيل لجان مستقلة دائمة تقوم بالإشراف الإداري والتنظيمي على عملية بناء وحدة البلد والحفاظ على سيادته ووضع ضوابط المشاركة في العملية السياسية بما يتلاءم مع مانص عليه الدستور العراقي الجديد .
- عقد مؤتمرات وندوات وطنية لرأب الخلاف بين الإطراف السياسية وإصدار ميثاق وطني مستندا على الدستور لتحقيق المصالحة الوطنية .
- تأسيس معهد للحوارات السياسية من قبل متخصصين في هذا المجال يأخذ على عاتقه دراسة وبحث جميع الأزمات التي يمر بها البلد وتقديم الأفكار والمقترحات وإيجاد أفضل السبل الناجعة بهذا الشأن .
- بناء قوات أمنية وعسكرية وبخبرات عصرية تتواءم والمرحلة التي يمر بها البلد .

الوضع الاقليمي والدولي :

- ضرورة تفعيل دور جامعة الدول العربية والامم المتحدة للحفاظ على سيادة العراق الوطنية وسلامة امنه الاقليمي من اي اعتداء خارجي وضبط الحدود مع دول الجوار (الكويت ،سوريا ، تركيا وايران) وإنهاء المشاكل الحدودية العالقة مع الكويت (ميناء مبارك) وكذلك إنهاء الديون المترتبة على العراق بسبب سلبيات النظام السابق .
- استقطاب الخبرات الدولية لتطوير مؤسسات وكوادر الدولة ولتقديم أفضل الطرق العلمية وتحسين الخدمات كافة وكذلك عقد معاهدات واتفاقات دولية بين العراق ودول الجوار تتضمن عدم المساس بأمن وسيادة العراق الوطنية .والله المستعان.